PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mugaz**
DATE:	**1-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**TOLL companies declare war on Minister of Health**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Eman Sayed**

VANTAGE®
COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

شركات «التول» تعلن الحرب على وزير الصحة

سادت حالة من الاستياء الشديد داخل شركات «التول» وذلك بعد القرارات الجديدة التى فرضتها وزارة الصحة على قيد تسجيل هذه الشركات والتى من بينها شرط وضع مليون جنيه رأس مال كحد أدنى إضافة إلى أن يكون العاملون فى هذه الشركات من الصيادلة بنسبة ١٠٠٪ علاوة على ضرورة وجود مصنع أدوية لكل شركة ورفع رسوم قيد الشركات لمليون جنيه لكل شركة تول.

من جانبه، أكد الدكتور محمد غنيم، رئيس النقابة العامة لمصنعى المستحضرات الطبية لدى الغير «التول»، استحالة تنفيذ هذه الاشتراطات لأن عدد هذه الشركات لا يتعدى الـ ١٢٠٠ شركة ومن المستحيل أن يتم إنشاء ٢٠٠٠ مصنع.

وأكد أن مصر منذ بدء صناعة الدواء، يبلغ عدد المصانع بها ١٤٠ مصنعا، بالإضافة إلى أن عدد المصانع فى دول العالم لا يصل لهذا الحد، وبالتالى فقد اعترضت النقابة على القرارات التعجيزية التى أصدرتها وزارة الصحة خاصة فيما يتعلق بشرط وجود ١٠٠٪ من العاملين بالشركة صيادلة، موضحا أن هذا الشرط يخلط بين الإدارة والملكية، وهو أمر يخالف الدستور.

وتابع: طالبنا نقيب الصيادلة بضرورة الوقوف بجانبنا لمحاولة تغيير قرار القيد ولكنه أكد أنه لن يستطيع حل المشكلة إلا عن طريق خفض النسبة حتى تصبح ٥٠٪ من العاملين بالشركة صيادلة و٥٠٪ من أعضاء المهن الطبية ولا يمكن التنازل عن تلك النسبة، لافتا إلى أن وزارة الصحة لأول مرة تضع شرط تحديد رأس مال لإنشاء أى شركة أدوية مصنعة لدى الغير وهو مليون جنيه.

وأوضح أنه يرفض أيضا بند ضرورة وجود مخزن أدوية لكل شركة قبل التقدم بأوراق القيد لإدارة الصيدلة بوزارة الصحة، متسائلا ماذا ستفعل الشركة بالمخزن دون وجود إنتاج للأدوية؟، فهو أمر ضرورى طالبوا به، ولكن عند بدء الإنتاج وليس قبل التقدم بأوراق القيد خاصة أن إجراءات التسجيل تمتد إلى ثلاث سنوات كحد أدنى، وهذا يعتبر إهدارا للمال وخسارة لهذه الشركات بسبب وجود مخزن فارغ.

وفى نفس السياق، أكد الدكتور محمود فتوح المتحدث الإعلامى باسم نقابة شركات التول أن معظم أصحاب هذه الشركات من الشباب وبالتالى لا يمكن لهم إنشاء مصنع أدوية خلال ٨ سنوات لكل شركة تول صغيرة بهذه المبالغ الضخمة التى تطلبها وزارة الصحة، موضحا أن الشركات الصغيرة توفر للدولة مليارات الجنيهات وهامش ربح ضخم للصيادلة، ولا يجب أن تعامل بهذه الطريقة التعسفية.

وأضاف أن جميع الشروط التى وضعتها وزارة الصحة تهدف إلى وقف المشروعات الصغيرة المتوسطة التى يشجع عليها الرئيس عبدالفتاح السيسى، لافتا إلى أن كل شركات التول يمتلكها شباب ولن يستطيعوا توفير رأس المال مليون جنيه الذى اشترطته الوزارة، إلى جانب شرط وجود مصنع، وأقل مصنع يحتاج إلى ملايين الجنيهات، ولكن عدد الشركات لا يقل عن ١٢٠٠ شركة، وهذا معناه أنه أمر فى غاية الصعوبة، مطالبا بضرورة تعديل الاشتراطات الخاصة بقيد تسجيل شركات الأدوية.

وعن التعديلات المقترحة لهذه الاشتراطات، أكد فتوح أنه يجب ألا تزيد رسوم قيد الشركات على ٥٠٠٠ جنيه، وضرورة تعديل بند رأس مال الشركة فبدلا من مليون جنيه يجب ألا يقل عن ربع مليون جنيه فقط، فضلا عن الموافقة على أن يكون المدير الفنى للشركة صيدليا.

أحمد عماد وضع شروطاً تعجيزية لقيد الشركات..

إيمان سعيد